

مبادئ أساسية لإرساء دعائم مدرسة وطنية في الترميم

أ/ شرقي الرزقي
جامعة تلمسان

مقدمة:

عرفت مشاريع ترميم المباني الأثرية، والمعالم التاريخية في بلادنا خلال السنوات الأخيرة، حركة دؤوبة لم يسبق لها مثيلا في تاريخ الجزائر المستقلة من قبل. ولم يقتصر هذا الأمر على صعيد الكم، حيث يلاحظ عدداً معتبراً من المعالم التي أطاها الترميم في الآونة الأخيرة فحسب، وإنما، تعداه إلى تغطية مساحات معتبرة من الوطن في وقت متزامن واحد، كما يستشف بوضوح من ظاهرة فتح ورشات عديدة بشرق البلاد، ووسطها، وغربها، وشمالها، وجنوبها لدرجة تخيلها من قبل المتأمل، وكأنها حملة وطنية ظرفية، أو قفزة نوعية جديدة في حقل معرفي ما يزال بكرا لدنيا حتى اليوم.

ومهما كان من أمر، فإن الشيء الثابت للعيان هو الفراغ النهائي، أو الجزئي من ترميم عدد معتبر من هذه المعالم، كقصر الباي بمدينة قسنطينة، وقلعة الداوي بمدينة الجزائر العاصمة، والمساجد التاريخية بمدينة تلمسان، وبعض القصور الصحراوية، كقصر بوسمغون في ولاية البيض على سبيل الذكر لا التخصيص والحصص.

إلا أن ما ميز هذه العملية هو بروز إلى سطح الأحداث أمرين ملفتين للنظر، أولهما إنجاز هذه المشاريع بسواعد، وتقنيات وطنية مائة في المائة، دون الاستنجاد بالخبرة الأجنبية. وهو في واقع الأمر مكسبا ذا حدين. وثانيهما حدوث ما يشبه الزوبعة من النقاش المحتدم الوطيس بين نخب كثيرة. حيث تدعي كل واحد منها حق الوصاية على التراث الأثري الوطني، والاستئثار به لنفسها دون غيرها، ومهاجمة هؤلاء من زاوية التشكيك، والطعن في أصالة الترميم المتبع من لدنهم. فما حقيقة الأمر؟ وما السبيل إلى إرساء أسس متينة لمدرسة وطنية متخصصة في ترميم وصيانة التراث الأثري المبني، بغية توحيد الصف، ولَمْ تثلل الفرقاء، ووضع حد لكل المزايدات العقيمة التي لا تتجدي نفعا؟

1. المدلول الاصطلاحي للترميم:

أعتقد أن أبلغ، وأقصر تعريف جامع بين المفهوم الاصطلاحي للترميم، والأهداف النبيلة المتوخاة منه، والاحتياطات الوقائية الواجب اتخاذها ساعة مباشرة ميدانيا، وكذا ضبط حدود وظائفه بعناية فائقة لتجنب اللبس، وصدام التداخل بينه وبين أعمال الصيانة¹، التي تشكل بدورها فرعا ثانيا قائما بذاته في بنية تخصص حفظ التراث المبني، وتضمنه. هو ما تضمنته المادة التاسعة (09) من ميثاق البندقية لعام (1964)، المتعلق بحفظ، وترميم المعالم التاريخية، وصيانة المواقع الأثرية. والتي يقول نص ترجمتها:

" الترميم هو عملية تقنية، يرمى من ورائها الإبقاء على خاصية أصلية. ويسعى إلى حفظ، وإبراز القيم الجمالية والتاريخية للأثر في ظل احترام مكوناته القديمة، ويتوقف عند حد بدء الفرضية ساعة تجديد البناء، ويشترط فيه ضرورة القيام بدراسة أثرية وتاريخية للمبنى قبل مباشرة عملية ترميمه"¹.

2) أشكاله ومجالات تخصصاتها:

يمكن حوصلة أشكال الترميم، وبيان مجالات اهتمام كل واحد منها، تبعا لمجال توظيفه وكذا الأهداف المتوخاة منه إلى أربعة أشكال رئيسية²:

أ- **الترميم الهندسي**: وهو الترميم الذي يختص بتحضير جملة الإجراءات المعتمدة في ترميم مخطط البناية الأثرية، وتثبيت، وتدعيم أسسها المهدة بالحركات الزلزالية، وعزل أرضيتها عن مصادر الرشح، والأملاح، والأحماض الصاعدة من أسفل البناء بوضع عوازل مناسبة لها بالإسمنت المسلح، أو غيره. أضف إلى ذلك إحاطة البناية بشبكة صرف ملائمة لمياه الأمطار، والثلوج، والفيضانات المباشرة.

ب- **الترميم المعماري**: وهو الترميم الذي يختص بترميم جدران البناية، ووسائل الدعم بها، ومراجعة أنظمة التسقيف، كتقويم العناصر المتداعية منها، وتقوية ما هو قائم فيها، وتكملة المنشطر، والضائع كلما أمكن الأمر ذلك.

ج- **الترميم الفني**: وهو الترميم الذي يختص بالأعمال الفنية الدقيقة كتسوية سطوح الجدران، وملء الشروخ، وحقن الصدع، وسد الثغرات، وتثبيت الأصباغ والدهون السطحية، وترميم العناصر الزخرفية بمختلف أنواعها وأشكالها.

د- **الترميم الإنقاذي**: وهو ترميم اضطراري، غير شائع الاستعمال مقارنة بالأنواع السابقة. يلجأ إليه في حالات جد متميزة كتهديد وجود أثر ما بالاندثار المحتوم بسبب استحداث منشأة عامة حديثة، شأن معبد أبي سنبل المذكور أعلاه، أو بسبب كارثة طبيعية مثل البراكين النشطة، وارتفاع، أو انخفاض منسوب المسطحات المائية على سبيل المثال. ومضمونه تفكيك المعلم المهدهد في وجوده إلى أجزائه الأولية الأساسية مع ترقيمها لبنة، لبنة، ثم نقلها إلى الموضع الجديد، المختار لنصب المعلم مرة ثانية³.

3- مذاهبه الفكرية:

إن المسألة العويصة التي اعترضت طريق جمهور علماء الآثار في مجال الترميم، وشتت مواقفهم النظرية إلى ثلاثة تيارات فكرية، متعارضة فيما بينها هي: حقيقة الحفاظ في حد ذاته. إن كان هذا الأخير لنفسه، وبالتالي تصبح مسألة الوفاء لأصل الأثر في صدارة انشغال المرممين، ووجوب تحريم كل إضافة حديثة لتقويته وتثبيتته، مهما قل حجمها، ومهما كانت أهميتها لإنقاذ المعلم، وتحمل المسؤولية التاريخية كاملة، إذا ما أدخل على الأثر ما يجعله على غير طبيعته. فحفظ الأثر يكون لفائدة المجتمعات الإنسانية، وتنميتها فكريا، وحضاريا، وثقافيا. وعندئذ يصبح منطق الغاية يرر الوسيلة وهو سيد الموقف، ولا حرج في تجديد بناء أثر دارس على ضوء الرواية التاريخية، وعبقورية الخيال الفني المبتكر، ما دام هذا الأثر يسدي لنا خدمة في الوقت الراهن، دون الاكتراث بما سوف يحدث مستقبلا. ناهيك عن ما دون ذلك من أعمال التشبيب والتجديد الأخرى.

هذا هو الدافع الأساسي إذن، الذي ألهم الأثرين قولبة مفاهيمهم النظرية للترميم في بادئ الأمر ضمن تيارين متطرفين، ومتعارضين فيما بينهما لمدة طويلة من الزمن، وتحديدًا إلى موعد انعقاد الندوة الدولية بمدينة أثينا اليونانية بين يومي الحادي والعشرون (21) والثلاثين (30) أكتوبر من عام (1931)، ونتويجه بميلاد أول وثيقة دولية بخصوص الترميم الأثري الحديث، موسومة كما هو معلوم بـ: "ميثاق أثينا لترميم المعالم التاريخية 1931". حيث برز للوجود مذهباً وسطياً ثالثاً، استطاع أن يكتسب ثقة المؤرخين، وينتزع منهم براءة الإجماع الدولي حول وصاياه السبع، وتلطيف الأجواء بخفض حدة التوتر بين المذهبين الكلاسيكيين عن طريق سياسة

الاحتواء غير المعلنة، ودعوته الصريحة إلى عقلنة عملية الترميم من حيث التقنيات والأساليب والمناهج والغايات⁴.

أ- **المحافظون:** ومذهبهم مثالي في طرحه، تجريدي في مبادئه، كما يستشف بوضوح من خلال تمسكه الشديد بفكرة ما يجب أن يكون، بدل التعامل بموضوعية وعقلانية مع ما هو كائن. ومن ثمّ لو كتب لهذا التيار التجاح، لكان مصير الآثار المؤكد هو الاندثار المحتوم رويداً، رويداً تحت أنظارنا من غير أن نحرك ساكناً بسبب جمود وتطرف هذا المذهب، الذي ألح بإصرار كبير على الوفاء لأصالة المبنى الأثري، والإبقاء على الصورة التي وصل بها إلينا من غير تصرف، أو تعديل، والاكتفاء في أحسن الظروف بتنظيفه، وتخليصه من ركام التربة، وبقايا الانقراض التي قد تعتري بعض، أو جل أقسامه.

وجملة القول، فإن هذا التيار الفكري يصر على أعمال الصيانة دون الترميم من غير أن يعبر عن ذلك بصريح العبارة. ومن ثمّ يعد الأثر المعماري في نظره مجرد «اسب من الرواسب المادية الدالة على حقبة التاريخ الغابر، لاشيء فيها يحفز على التفكير في دمجها في الحياة المعاصرة، دمجاً إيجابياً، وجعلها عنصراً طبيعياً في جملة العناصر الحديثة، كما تسعى إلى ذلك عمليات الترميم الحديث، التي تعتبر من جهتها مسألة دمج المعلم الأثري في حركية تطور الحياة المعاصرة، هي السبيل الأنجع للمحافظة عليه، وضمان استمراره لأطول مدة ممكنة. ولعل أكثر مدارس الترميم ميولاً لهذا التوجه الفكري المتزمت في اعتقادنا، هي المدرسة الإيطالية لاعتبارات خاصة ميزت التاريخ الإيطالي.

ب- **المجددون:** ومذهبهم هذا مناقض تماماً لمبادئ المذهب السابق، ولكن لا يقل عنه تطرفاً، حيث يرى بأن تجديد البناء بصورة كاملة، إذا ما لزم الأمر ذلك من غير وضع ضوابط تقنية تحدد ذلك، وفق ما يستدعيه مبدأ الوفاء للأصالة الأثرية، كما طالب بذلك غريمه. فهمه الوحيد هو جمع ما بقي من أطلال الأثر، وإتمام ما

ضاع منه في أدق التفاصيل، حتى وإن كان ذلك بأسلوب خيالي، استعراضي، وعلى حساب الحقيقة التاريخية، والأهمية الأثرية للمعلم. ولعل من أبرز تلك التيارات هذا التيار الفكري، الزاهد في التعامل مع الأثر من حيث هو وثيقة تاريخية نادرة والنظر إلى ذلك بروح التهور والاستخفاف بالأمر، وجعل من عملية الترميم في حد ذاتها مجرد لون من الألوان الفنية الاستعراضية، ليس إلا. ونحن نجد المدرسة الأمريكية التي أقدمت على تجديد منزله أروقة "أتال" (ATALES)، الواقعة بأغورة أثينا، وبطابقه من الأعمدة المتطابقة فوق بعضها بعضاً، ناهيك عن دكاكينه التجارية⁵. وما لحق بهذه المدرسة جراء ذلك من انتقادات لازعة إلى درجة عُدّ عملها ذلك لونا من ألوان التشويه، والتزييف انعمدي للحقائق الأثرية والتاريخية⁶.

فهذا التيار كما يبدو، تياراً استعراضياً بحتاً، يهدف إلى تحقيق الصورة المثالية الجمالية المبنى الأثري بحسب ذوق المستقبل المتجدد وليس وفقاً للموضوعية التاريخية للأثر، وكذا مصداقيته من حيث هو شاهد على عصر من العصور.

ولو قدر النجاح لهذا التيار المتحلل، لضاعت الحقائق الأثرية في متاحف الخيالات، والاستنباطات المجانية. ولأصبح الترميم صناعة فنية لا تقل شأنًا عن صناعة أحد الفنون التشكيلية لا أكثر. ومع ذلك لم يندرس هذا التيار في وقتنا، بل أعيد إحياءه مجدداً في إطار الصناعة السياحية الحديثة من لدن بعض دول العالم الثالث، المعتمدة في مداخلها الوطنية على مورد السياحة في المقام الأول، شأن بعض الدول المغربية المجاورة، حيث يمارس الترميم هناك بصفته حرفة فنية، تعمل على نزع ما هو بال، وتستعيز عليه بنماذج حديثة مستنسخة من الأصل.

ولذلك نجد الترميم عندهم ممتن من طرف أرباب الحرف التقليدية، ومؤسساتهم المصغرة في معزل على الضوابط التقنية المنتهجة فيه من الناحية العلمية باعتبار أن الهدف المسطر من قبل الدولة في هذا المجال، ليس حماية الأثر، وحفظ

الذاكرة الجامعية للشعب، وإنما تنمية قطاعا اقتصاديا حيويا، يعتبر شريان الحياة على الصعيد القطري. وعليه فإن الهدف المنشود هو استقطاب السائح الأجنبي، واستدراجه نحو عناصر ثقافية مختلفة عن موروثة الثقافي الخاص، تنبض بقيم جمالية متميزة، جديرة بالزيارة والتأمل.

ج- العقلانيون: ومذهبهم، كما يبدو من وجهة نظرنا الخاصة، موضوعي في طرحه، واقعي في عمله، حيث يجمع في ثناياه مسعى التوفيق بين الوفاء لأصالة الأثر، وسبل دمج، دجما إيجابيا في الحياة العامة المعاصرة، ومحاولة الاستفادة منه في نخبة المجتمع الحديث بأكبر قدر ممكن. حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه الفكري، انطبق في بادئ الأمر على نطاق محدود جدا، وتحديدًا بالمدرستين الغربيتين الفرنسية وجارتها البريطانية، قبل أن يمتد تأثيره الإيجابي إلى معظم المدارس الحديثة عبر العالم. ذلك في أعقاب اختتام أشغال الندوة الدولية بأثينا لعام (1931)، حيث تحقق الإجماع الدولي بشأنه.

ولعل مرد ذلك في المقام الأول، يعود في اعتقادنا إلى حرصه كل الحرص على ضرورة حصر عملية الترميم في جمع ما تبقى من بقايا الأثر، والاجتهاد في إرجاعها إلى مواضعها الأصلية من المبنى، دون إعمال الخيال والاستنباط العشوائي، وتقليص الإضافات الحديثة إلى أدنى مستوياتها الممكنة، والتي يمكن بفضلها الربط بين عنصريين متجاورين عموديا، أو أفقيا بالمبنى المرمم، وتمييز ما ينقص منه بوضوح، وليس صنع له صورة جمالية مثالية من وحى الخيال⁷.

فضلا عن ضرورة التمييز بين ما هو مضاف، وما هو أصلي في المبنى بصورة واضحة لا لبس فيها. وكذا ضرورة اعتماد في الأجزاء المضافة موادا حديثة متجانسة، ومتناسقة شكلا ومضمونا مع المواد الأصلية للأثر المرمم، حتى تسهل عملية الإدماج بينهما تقنيا، وعدم المساس بجمالية الأثر. وتحقيق الغاية النهائية

المرجوة من الترميم، ألا وهي العمل الجراحي الناجح، المنفذ بمهارة عالية في عقب الفحص الدقيق، والتشخيص المضبوط، والتنفيذ الحاذق. وعليه ليس من الضرورة بمكان، التذكير بأن انتهاج هذا الاتجاه المعتدل، سيفضي بنا إلى ترميم كل ما تم اكتشافه ما أن توفر لدينا الدعم المالي الكافي. وذلك لاعتبارات تقنية مختلفة، وحسبنا في هذا المقام عرض مثال معبد كبير آلهة اليونان الوثنية، الإله "زوس (zeus) مدينة "أولبيا"، والذي امتاز جميع أجزائه المعمارية في موضع واحد، وتم فحصها، ومعاينتها من لدن خبراء الترميم، واهتدوا إلى موضع كل قطعة من أصل المبنى، إلا أن عملية الترميم تخلي عنها في آخر الأمر لسبب بسيط، مفاده أن لبنات هذا المعبد كانت منحوتة، ومشكلة في الحجر الكلسي الشديد الليونة، وما لحق بها من أضرار ميكانيكية حسيمة نتيجة الاهتار، وبات لزاماً على مسؤولي عملية الترميم نحت قطع جديدة بشكل وحجم اللبنة الأصلية، وهو ما يتنافى مع تقنيات الترميم العلمي المحكم، رغم سهولة تحقيق ذلك من الناحية العملية⁸.

4- مبادئه الرئيسية:

يمكن حصر دعائم إعداد أية عملية ترميم في النقاط الخمس الآتية:

- أ- الدراسة التمهيدية: وقوامها إعداد تقرير تقني محكم، ومفصل حول الأثر المرشح للترميم، ويتضمن على وجه الخصوص العناصر الآتية:
 - التوثيق الأثري المعهود للأثر، كالوصف الدقيق، والتصوير، والرسم، والرفع، وما إلى ذلك من الأعمال الفنية الميدانية⁹.
 - إعداد فضلاً تاريخياً حول مراحل، وأبرز الأحداث التي مر بها المعلم منذ تاريخ نشأته إلى يومنا هذا.

بطاقة التشخيص: وهي في واقع الأمر تقرير صحي، يتضمن خواص المواد الأولية في المبنى الأثري، وتشخيص الأمراض، وحجم الأضرار اللاحقة به، وتحديد

مسبباتها، ووصف العلاج المناسب لها. بدءاً بتعداد وبيان بخصائص المواد الأصلية، وشرح الطريقة التقنية المنتهجة في العملية، والوسائل الفنية المرصودة لها. فضلاً على ضرورة وضع هذا الملف التقني تحت تصرف الباحثين المتخصصين بغرض تقييم العملية، وتسهيل عليهم إمكانية الرجوع إليه، متى لزمهم الأمر إلى ذلك.

نزولاً عند الرغبة الملحة للعهود، والمواثيق الدولية الثابتة في هذا الصدد، وفي مقدمتها المادة السادسة عشر (16) من ميثاق البندقية، المتمم لميثاق أثينا الآنف الذكر. حيث تنص هذه المادة على ضرورة اعتماد التوثيق المحكم في جميع مراحل عملية الترميم، وليس المرحلة التمهيدية وحدها فحسب، كما يستشف من نص ترجمتها الواضح: "يجب إرفاق عمليات الحفظ، والترميم، والتنقيب الأثري بتوثيق محكم في شكل تقارير تحليلية وتقييمية مدعمة بالرسوم والصور عن كل مرحلة يقطعها العمل الميداني في مهامه. بدءاً بالكشف الأثري، ومروراً بعملية الترميم، وانتهاءً بدمج الأثر المرمم في الحياة المعاصرة. أضف إلى ذلك ضرورة تمييز العناصر الحديثة الملحقة بالأصل، وتقييدها، فضلاً عن حفظ هذه التقارير في مراكز حفظ المجموعات الأرشيفية العمومية، تسهيلاً لعملية الوصول إليها من طرف الباحثين".

ب)- توظيف المواد الحديثة في الترميم وضرورة تمييزها عن الأصل: لا شك أن ترميم المباني الأثرية، متوقف بالدرجة الأولى على طبيعة مكونات خامات الأثر في حد ذاته¹⁰. ومحل موضعها من المبنى، وطبيعة خصائصها العامة، ونوعية المرض، وحجم الضرر الذي لحق بها. هي التي تحدد في واقع الأمر معايير اختيار مواد التقوية والترميم المناسب من خلال البحث عن الانسجام، والتناسق بين ما هو مستحدث، وما هو أصلي، والتأكد من عدم وجود مضاعفات سلبية، نتيجة تفاعل غير مرغوب فيه بعد عملية التزاوج بين القديم والحديث.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية ضرورة تقدير شدة فعالية ومقاومة المادة المستحدثة للأضرار، مقارنة بشدة مقاومة الأصل، فضلاً على مراعاة أمر احتمال

تغييرها لاحقا لسبب من الأسباب، وتسهيل عملية نزعها، واستبدالها من غير إلحاق ضرر، أو تشويه بالأثر¹¹.

فبمراعاة هذه الشروط التقنية الدقيقة، يمكن توظيف أي مادة جديدة أخرى، بما في ذلك "الاسمنت المسلح" (CIMENT ARME) الذي أثار حفيظة الكثير من الباحثين، إذا ما روعي فيه شرط احترام القيمة الجمالية للأثر، والابتعاد عن مظاهر تشويهها من خلال اللجوء إلى حيل، وتقنيات إخفاء هذه المواد الفعالة بمهارة فنية عالية. نزولا عند أوامر التوصية الرابع (04) من النتائج السابع (07)، المتوجاة لأشغال ندوة أثينا لعام (1931). والتي تقول بصريح العبارة: "استمع الخبراء لمداخلات مختلفة حول مسألة استخدام المواد الحديثة لدعم وتقوية المباني القديمة، وأكدوا على مشروعية استخدام المواد الحديثة، وفي مقدمتها الإسمنت المسلح مع تنبيههم إلى ضرورة إخفاء هذه المواد الفعالة، إلا في حالات التعذر القصوى، حتى لا تشوه مظهر المبنى المرمم".

وهو الأمر الذي ثمنه وأكد عليه مرة ثانية ميثاق البندقية لاحقا في المادتين العاشر (10)، والثانية عشر (12) منه. حيث تنص المادة الأولى منهما على مشروعية استخدام المواد الحديثة في ترميم متى لزم الأمر ذلك: "عندما يتأكد فشل التقنيات التقليدية، ويظهر عدم جدواها، فإن تقوية المعلم، يمكن أن تحتاج إلى كل التقنيات الحديثة المعروفة في مجالي الحفظ والبناء، طالما أن فعالية هذه الأخيرة مؤكدة بمعطيات علمية دقيقة، ومثبتة بتجارب ميدانية". ثم تعقبها المادة الثانية بخصوص الانسجام والتناسق بين ما هو واجب دمجها في انسجام محكم مع الأصلي، وما هو مضاف عليه قائلة: "العناصر المضافة بغرض تكملة أجزاء الدراسة، وجب دمجها في انسجام محكم مع الأصل، وضرورة تمييزها عليه".

ج- تقنيات وأساليب تنفيذه: الواقع أن كل عملية ترميم، مستحدثة على معلم معين، هي عملية منفردة، وقائمة بذاتها لاعتبارات بيئية، وتقنية كثيرة ليس هاهنا

مجال الوقف عندها. ومعنى ذلك لا وجود لعملية نموذجية للترميم، وجب الاقتداء بها. وكل ما في الأمر هو الاجتهاد، وتحكيم العقل، والتحلي بالموضوعية في مختلف مراحل العمل الميداني للترميم، ووضع الحسبان أن الترميم هو علاج تقني، لا يستهلك إلا بعد الفحص، والتشخيص الدقيق للمرض، وأن لا يفرض فيه إلا بحسب ما تتطلبه العضلة المعالجة.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من تعدد أسماء مدارس الترميم، واختلاف تقنياتها، ومناهج عملها، تبعاً لطبيعة ثقافة روادها، وتفاوت بعضها عن بعض من حيث حجم إمكاناتها المادية والبشرية، وكذا عمق رواسب تجربتها الميدانية، فإنها تتحد في الغايات السامية للترميم والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية¹²:

- محاولة منح الأثر شكله العام الأصلي، أو الدنو من ذلك قدر المستطاع من خلال تقريب ملاحظه العامة للمشاهد، ما دام أن إعادة بناء الأثر الدارس كلية، والأثر الفاقد لمعظم أو بعض مكوناته الرئيسية غير مسموح به على الإطلاق في اتجاهات الترميم الحديث اليوم، إذا ما استثنينا عملية الترميم الإنقاذي لبعض المعالم التاريخية «كاملة».

- عرض العناصر المعمارية، والأقسام الزخرفية المنقولة، كتيجان الأعمدة، والبلاطات الخزفية في مواضعها الأصلية بالبنية الأثرية في ظل تشريع دولي يحرم فصل العناصر الزخرفية عن أصولها المعمارية، إلا في حكم ضرورات الحفظ القصوى.

- تسهيل عملية التعرف على الأجزاء الناقصة من المبنى الأصلي، ومن ثم وجب تمييزها في حالة ما إذا سدت، وطمسست في عمليات الترميم الجاري.

- ضمان حياة توقيعية أطول للمعلم المرمم من خلال محاولة تشبيهه، وتدعيمه بمواد حديثة، شديدة المقاومة للأخطار التي تهدد المعلم الأثري.

- وصفوة القول بجملة واحدة، هو وضع قراءة معمارية سليمة للأثر المتهالك على خلاف الصيانة التي تهدد المعلم قبل، أو بعد حدوث عملية الترميم.

د- **حدود تطبيقه في الموقع الأثري:** إن ترميم معلم منفرد قائم بذاته، ليس كترميم موقع نسيج عمراني دارس. وعليه فإن ترميم كل معالم موقع أثري معين، يعد من قبيل المستحيل. ولذلك ينصح الخبراء في هذا المجال بضرورة انتقاء أبرز العينات الدالة على خصائص وأهمية ذلك الموقع بغرض ترميمها، فيما تترك بقية مكونات الموقع للتمثيل الافتراضي بجهاز الحاسب الآلي، أو المجسمات المصغرة¹³.

هـ- **دمج المعلم المرمم في الحياة المعاصرة:** هي إجراءات في غاية الأهمية لضمان استمرارية المعلم والحفاظة عليه. وذلك بإحياء وظيفته الأصلية المنوطة به كأداء الصلاة المفروضة في المساجد التاريخية بعد ترميمها. وإن تعذر ذلك وجب التفكير في وظيفة أخرى، تقترب من وظيفته الأصلية، أو أي وظيفة حديثة أخرى شريطة ألا تضر بالمعلم على المدى الطويل، وأن لا تحتم علينا إجراءات عمليات تهئية وتأهيل عميقة على المعلم، والتي قد تسلب منه هويته الفنية، وأهميته الأثرية. فالتجربة الميدانية بينت لنا أن المعلم المهجور بعد الترميم، أسرع تلفاً، وأكثر عرضة لمخاطر التشويه، والتلف العمدي وغير العمدي، مقارنة بنظيره المدمج في الحياة المعاصرة، حيث يتمتع بشروط الحفظ والصيانة الدائمة بانتظام.

5- آفاق ترسيخ دعائم مدرسة وطنية للترميم:

أعتقد أن المتأمل في واقع تجربة الترميم ببلادنا اليوم، يدرك من الوهلة الأولى، أنها ما تزال فتية وغضة في الوقت الراهن، ولربما من أول نظرة نافذة لتفحص مقوماتها الهيكلية والتقنية والتنظيمية على قدم المساواة تظهر لنا ذلك. وعليه استوجب علينا استقراء هذه التجربة اليا فعة في شكل تأملات تقييم شامل، دون الخوض في تفاصيل النقد المدقق باعتبار أن المنطق يعلمنا بأن لكل تجربة، تجري في مثل الظروف التي حدثت بها باكورة عمل الترميم في الجزائر، تكون حتما تعاني

الأمرين في مجال النقص، والخطأ غير المتعمد بالفعل هو نقص الخبرة المهنية للقائمين عليها من جانب، وغياب الاستشارة المؤهلة من جانب آخر. فهي إذن بحاجة ماسة للتشجيع لا التثييط، ولكن مع ضرورة دعوة منفذها إلى العقلنة والموضوعية في أعمالهم، والابتعاد عن الاجتهادات المفرطة والترميمات الاستعراضية التي من شأنها أن تقضي من حيث لا يعملون إلى تشويه وتزوير المعالم.

أ- **تأهيل ورفع مستوى كفاءة الطاقم البشري القائم بالعملية:** ما يلاحظ ميدانيا على مستوى مكاتب الدراسات المكلفة بدراسة مشاريع الترميم ببلادنا، وكذا مؤسسات ومقاولات التنفيذ، المسند لها عملية الانجاز، بل وحتى لدى المصالح والهياكل العمومية المكلفة بمتابعة أشغال الترميم ورقابتها على الصعيد المحلي، ليس انعدام عامل التجربة والخبرة المهنية فحسب، وإنما الأخطر من ذلك هو انعدام التخصص والأهلية العلمية لذلك. وهو الأمر الذي قد ينجر عليه مستقبلا أخطارا جسيمة على الأثر في حد ذاته بما يلحقه من تشويه، نتيجة الترميم الخاطئ. وكذلك على منهج الترميم وتقنياته ببلادنا مستقبلا، إذا ما صفحنا الحديث والتنبيه على نقائص، وأخطاء التجربة في وقتنا الراهن، واعتمادها مستقبلا كأمثلة مرجعية لترميمات أخرى بشكلها الخام هذا.

وعليه فإن هذا المشكل العويص الذي يعاني منه الترميم في الجزائر اليوم، ليس بجرمة في حد ذاته بصرف النظر عن ما قيل فيه من انتقاد لاذع، لا لشيء إلا لكونه تجربة أولية في حقل علمي لم ترس دعائمه عندنا بعد، فضلا على ما تمليه علينا الحالة المزرية لحفظ معالمنا التاريخية ومواقعنا الأثرية من ضرورة التدخل بأسرع ما يمكن. ولكن ما لم يسمح به هو التماذي في الخطأ. ومن هذا المنطلق، فإن عملية رد الاعتبار لتخصص الصيانة والترميم المختصر في الجامعة الجزائرية، والانفتاح على الداخل والخارج من أجل تبادل الخبرات، والاستشارات الفنية، وحتى في مجال عمليات التأهيل البشري ورفع القدرات المهنية للإطارات الجزائرية الشابة في هذا المجال، يعد في نظرنا الخاص من أولى الأولويات.

(ب) - تدعيم التشريع الوطني المعمول به في حق التراث بترسانة جديدة من القوانين المعمول بها دوليا في مجال ترميم التراث الأثري بنوعيه المنقول والثابت:

إذا ما رجع المرء إلى التشريع الوطني المعمول به في مجال ترميم وترقية التراث الثقافي بصورة عامة، والتراث الأثري منه بصورة خاصة، كما هو مسجل في القانون 04/98 الصادر بتاريخ 15 يونيو 1998م¹⁴، يجد مكانة الصيانة والترميم في انشغال المشرع الجزائري لا تتعدى الحضور الشكلي، أو الرمزي. لحيء أحكام هذا الأخير في قالب شمولي غامض، كثير اللبس.

فكل ما تضمنه هذا القانون على وجه الدقة والتحديد، هو:

- حصر صلاحية استصدار رخصة الترميم في شخص وزير الثقافة شخصيا، وذلك بموجب المادة الخامسة عشر (15)، والمادة الواحدة والعشرون (21) منه. وهو في واقع الأمر إجراء صارم من حيث المبدأ، حيث رفع المشرع هذا الأمر إلى قمة هرم السلطة المشرفة على قطاع الثقافة والتراث بالبلاد، ولكنه مع الأسف الشديد لم يشير إلى المكونات التقنية ملف الطلب، كما أشار إلى ذلك في إجراءات التصنيف والترتيب. وأضاف إلى ذلك عدم تشكيل هيئة استثمارية لدى الوزير على غرار ما أقره في مجالي اقتناء التراث المنقول، وإجراءات الترتيب والتصنيف الوطني، حيث جعل للوزير لجنتين وطنيتين، مكونتين من خبراء في هذا المجال. وحصر وظيفتهما الأساسية في فحص، ودراسة وتقييم الملفات المقترحة على وزير الثقافة، وإبداء الرأي التقني فيها مبدئيا قبل التأشير الإدارية النهائية (قرار الوزير).

- منح تجزئة المعلم بموجب قرار المادة الرابعة والعشرين (24) منه. وهو الآخر قرار «رحبا به من حيث المبدأ أيضا، ولا يتناقض مع التشريع الدولي المعمول به في مجال ترميم التراث الأثري. ولكن ما العمل في الحالات الاستثنائية التي تتطلبها عملية حفظ بعض أجزاء، أو عناصر الأثر، كتحويل معلم من مكانه الأصلي نحو جهة أخرى بغرض مد مشروع حديث لا بد منه في موقع هذا الأخير كبناء سد لتجميع

المياه، أو وضع مضخة للبترول، أو الغاز، أو تهديده بالمؤثرات المناخية، شأن عناصر الزخرفة الجصية، واللوحات الفسيفسائية وغيرها؟ هل تترك لمصيرها المحتوم، أم يجب التدخل والإنقاذ؟ وبأي كيفية؟

إن المشرع الجزائري في هذا الأمر أخطأ التقدير، شأنه في ذلك، شأن ما فعله في مجال الترتيب والتصنيف، حينما أقرهما ولم يقر إلغاؤهما في بعض الحالات الخاصة، شأن العالم المرتبة، أو المصنفة في قائمة التراث الوطني المعرضة للاندثار بفعل كارثة طبيعية مثل الزلازل مثلاً. ومن هنا يتعين علينا مراجعة مثل هذه المواقف التي لم تحدث بعد، ولكن تجارب العالم بينت لنا بأننا لسنا في منأى عنها، وأخذ الاحتياطات الوقائية أفضل من الحلول العاجلة الاضطرارية التي لا تترك لنا التفكير والتدبر في حل المعضلة القائمة، دون وضع في الحسبان تطورات المستقبل.

-إسناد رقابة أشغال الترميم ومتابعتها على الصعيد المحلي للمصالح التابعة لوزارة الثقافة، المفتقدة للهيئات التقنية المؤهلة للرقابة الفنية والتقنية بموجب المادة السادسة والعشرون(26) منه. دون أن يحدد طبيعة، وحدود هذه الرقابة إن كانت تقنية، أو إدارية، أو مشتركة معا.

-تقديم الدولة هبات مالية لأولئك الذين يحوزون عقارات أثرية، وليس في مقدورهم المادي تقديم ما يلزم هذه الأخيرة من أعمال الترميم، وأشغال الصيانة المستمرة بصرف النظر إن كان الدعم مباشراً، أو غير مباشر. كما يستشف بمنح هذه الإعانة أيضاً للمتعهدين الترقويين الذين يقومون بأعمال الصيانة والترميم على مستوى المعالم التاريخية، والمواقع الأثرية على حد تعبير المادة الثانية والثمانون(82) منه.

إن هذه المادة التي تؤكد، وبلا ريب حسن نية الدولة الجزائرية، وحرصها الشديد على حماية الآثار الوطنية، لا ترسم حدود الضوابط التقنية المعمول بها في حقل الترميم العلمي للآثار، التي يستوجب متابعتها من طرف الملاكين الخواص

للغقارات الأثرية، وكذلك نظراؤهم من المتعهدين الترقوين. وبالتالي يصبح مفهوم الترميم من هذا المنطلق لا يختلف في شيء عن بقية أشغال التهيئة والتأهيل المقامة دوريا على المباني الحديثة، ولا تخرج بذلك هذه الهبات المالية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية عن مفهوم " الدعم الوطني " لإنعاش المجال الاجتماعي والاقتصادي، المنتهج في إطار السياسة الوطنية الراهنة لا أكثر.

ج)- هيكلية تأطير ورقابة، ومؤسسات تنفيذ في مستوى قيمة التراث: كما رأينا أعلاه من الفراغ المؤسساتي التقني الكفاء للإشراف، ومتابعة، وتأطير، ورقابة أشغال الترميم على الصعيد المحلي التنفيذي، وكذلك على الصعيد الاستشاري، يتبادل الرأي كأكاديميين جامعيين، وتقنيين في حقل التراث، ومسؤولين إداريين على مختلف الأصعدة إلى ضرورة التوصل إلى بلورة أفكارنا إلى سلوك عملي، واستحداث هيئات كفؤة على مختلف الأصعدة: المركزية، والجهوية، والمحلية. وتحقيق ما جاء في توصيات بعض الهيئات الأهمية والدولية المختصة. شأن التوصية الأولى من ميثاق أثينا، القاضية بضرورة استحداث هياكل استشارية وعملية في مجال الترميم المحكم¹⁵. وكذا التوصية السابعة(07) المتوجهة لأشغال ندوة " اليونسكو" المنعقدة بمدينة" نيودلهي " الهندية في الفترة الممتدة بين يومي (15) نوفمبر، (11) ديسمبر (1956)، والتي تصر على ضرورة تطبيق الرقابة الصارمة في ترميم الآثار من لدن كل دولة عضو في المنظمة.

د)- تحديد مرجعية نظرية، وإرساء مبادئ وسلوك تقني واضح لعمل الترميم: أعتقد أن مسألة تقييم أدنى عمل في مجال الترميم، يستوجب علينا الاتفاق المسبق عن ما هو عملي محكم، وما هو دون ذلك على مختلف الأصعدة التقنية: كالمنهج، والطريقة، والتقنية، والمواد والوسائل الموظفة، والغايات المرجوة، وما إلى ذلك، وإلا أصبح كل واحد منا مصيبا في كل ما بدر منه بصرف النظر عن موقف الغير بشأنه.

وحتى نقرب المفهوم أكثر نسوق مثال تقنية إعادة اللبنة الأثرية إلى مواضعها الأصلية في المبنى (anastylose)، ومدى تطابقها أو اختلافها مع بعض عينات مقومات تراثنا الأثري. فالكلمة في حد ذاتها كانت تعني في بادئ الأمر رفع الأعمدة القديمة المنهارة وإعادة نصبها في مواضعها الحقيقية. ثم امتد مدلول المصطلح بحكم الثقافة الغربية التي ظهر فيها لأول مرة في لغة المرممين المحدثين إلى شمل كل أجزاء البناية القديمة وفي مقدمتها كتل الأحجار المنحوتة المتراكمة في أطلال العمائر الرومانية واليونانية القديمة، والقابلة لإعادة استرجاعها في مواضعها الآلية بعد التعرف عليها. فإذا كانت هذه التقنية الأساسية هي في ترميم معالم آثار الحضارات القديمة، فكيف لنا الاتفاق على تطبيق هذا المبدأ في عمائر دول القرون الوسطى ببلادنا، المصنوعة من التراب المذكوك "الطابية"؟. وغيرها من الأمور التقنية التي وجب علينا تحقيق الإجماع المبدئي بشأنها أولاً.

هـ- رسم إستراتيجية على المدين المتوسط والطويل وضبط أهداف كل مرحلة بدقة:

إن العزوف على صياغة رزنامة عمل مضبوطة، تحدّد فيها على وجه الخصوص الأهداف، والأولويات، والإمكانات، والنقائص، ووضع لها ضوابط للحد منها، أو القضاء عليها تماماً، تجعل العمل في حد ذاته مجرد مغامرة غير محسوبة العواقب. ناهيك عن ما سوف يسفر عنه من تبديد للأموال العمومية، وما يلحق بالآثار المرممة من تشويه، ولربما هجر بعض المشاريع في منتصفها نتيجة انعدام الدراسة التقنية الدقيقة، أو قلة الاعتمادات المالية المرصودة لذلك.

و- ترسيخ مبدأ التعاون المتعدد التخصصات في عمليات الترميم والصيانة:

إن عمل الترميم كما هو معروف، هو عمل فريق متكامل، يضم على وجه الخصوص الأثري، والمهندس المعماري، وتقني الأشغال العمومية، والمهندسة المدنية، ولا فضل لأحد منهم على الآخر، كما نجد في عمليات الصيانة في مقابل ذلك

الأثري، والكيميائي، والبيولوجي، والفيزيائي، وغيرهم، حيث يكون الأثري في كلا الطاقمين المنسق الأساسي بين بقية الأعضاء. وعليه ما نلاحظه اليوم عندنا من مزاعم باطلة حول مسألة الاستثناء بهذا الشرف لتخصص دون غيره، لا يعد في نظري الخاص إلا ضربا من قبيل الجهل بالشئ في حد ذاته.

خاتمة:

فبهذه الكيفية وحدها فيما أعتقد، يمكن بلورة استراتيجية عمل في سبيل إنشاء مدرسة وطنية لصيانة وترميم التراث الوطني، قائمة على مبادئ صلبة ومحكمة. لا سيما ونحن لا نبتكر من العدم، وإنما نسعى إلى الوعي بطبيعة مقومات تراثنا الأثري العريق، وتحديد ما يحتاج إليه في مجالي ترميمه الظرفي، وصيانته الدائمة على ضوء التشريع الدولي المعمول به في هذا الصدد، وانتقاء من التجارب الدولية الناجحة، التي أصبحت لها قدما راسخة في هذا المجال الحيوي بما يخدمه، خدمة إيجابية تعود عليه بالمنفعة الخاصة، ومنفعة المجتمع الجزائري.

هوامش البحث

- يفضل الدارس توظيف هذا المصطلح، نيابة على مصطلح "الجدل"، لأن الأمر كان بالفعل كذلك. إذ استقر الخلاف عند مستوى النقاش، دون الارتقاء إلى درجة الجدل العلمي المحكم. وعليه يتقدم الدارس بتحية تشجيع وعرفان إلى طاقم الساهر على تنظيم، ورعاية هذا اليوم. لدراسي بوصفه أول لبنة تحط في أسس صرح علمي جديد لم ترسخ دعائمه بعد، رغم الأشواط الطويلة التي قطعها في جهات أخرى من العالم منذ مدة ليست بالقصيرة.
- قد لا يفرق الكثير بين أعمال الصيانة وأعمال الترميم من الناحية التقنية، ويعتبر أهما وجهان لعملة واحدة، والحقيقة أنهما شيئا مختلفان، ولكنهما متكاملان.
- إذ تنحصر وظيفة المرمم في عمليات رفع أنقاض المبنى الأثري، والاجتهاد في عملية إعادتها إلى موضعها الأصلي بالمبنى المرمم، وفق أساليب وآليات تقنية متفق عليها في هذا المجال. أما الصيانة فتبدأ في معظم الأحيان بعد الفراغ من أشغال الترميم. حيث تنحصر وظيفتها الرئيسية في المحافظة على أثر المبنى بالصورة التي هو عليها في الوقت الراهن من خلال تعهده بالرعاية المستمرة، حتى لا يفقد كل، أو بعض خصائصه الفنية، أو الأثرية، ومنعه من تدهور حالة حفظه وزواله البطيء. فهما بذلك مثل العلاج الجراحي الظرفي والاستثنائي فيما يخص التخصص الأول، والعلاج المزمن بالعقاقير الطبية لدى الطبيب المختص فيما يخص الصيانة.
- 1- الميثاق الدولي لحفظ وترميم المعالم التاريخية والمواقع الأثرية، المعلن عليه في أعقاب اختتام أشغال المؤتمر الدولي الثاني للمهندسين المعماريين، وتقني المعالم التاريخية، المنعقد في الفترة الممتدة بين يومي: الخامسة والعشرون (25)، والواحد والثلاثين (31) من شهر مايو، عام (1964) بمدينة البندقية الإيطالية، والمعتمد رسمياً من طرف "الإيكوموس" (منظمة المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية) في السنة الموالية (1965).
- 2- يقسم الباحث المصري الكبير "عاصم محمد رزق" أشكال الترميم إلى ثلاثة أنواع، قمنا بتبنيها في النقاط الآتية (أ-ج). إلا أننا لا نشاطره الرأي بيد أن أعماله في غاية الأهمية، رغم وجود أحد أبرز نماذجه الرائدة في العالم العربي والإفريقي بكامله، هناك بمصر، وتحديدًا في معبد "بو سنبل" الذي تم تحويله بكامله من موضعه الأصلي، المظفور حالياً بمياه بحيرة "فيلا"، وتجديد بنائه في الموضع الذي هو به اليوم. وعن تفاصيل أكثر حول هذه الأنواع الثلاثة، أنظر: عاصم محمد رزق، علم الآثار بين النظرية والتطبيق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص182.
- 3- FREDERIC (Louis), Manuel pratique d'archéologie, Robert LAFFONT, Paris, 1967, p342
- وهي التي تعرف لدى أهل الاختصاص بـ: "بطاقة الترميم".

4- GINOUVES(René), L'archéologie gréco_romaine, Presses universitaires de France, Paris, 1975, p51-52.

5-Ibid, p51.

6-FRÉDÉRIC (louis), Op, cit, p337-338.

* أكثر تفاصيل عن هذه النقطة، أنظر البند الرابع من نتائج ندوة أثينا المذكورة أعلاه، والمتعلق بمواد الترميم، وكذلك البند ما قبل الأخير المتعلق بتقنيات الحفظ.

7- أكثر تفاصيل عن تحاربه الأولية الرائدة التي طالت معالم الأكربول بمدينة أثينا اليونانية خلال "فترة المتدة بين سنتين(1930-1922)أنظر:

8-GINOUVES(René), Op.cit.p52. Ibid, p51.

9-FRÉDÉRIC(louis), Op, cit, p339-9، 183

*توصي النقطة السادسة من نقاط توصيات ندوة أثينا المذكورة أعلاه، المصطلح عليها بين أهل الاختصاص بـ"بطاقة الترميم" في مجال التشخيص وما يتبعه في سلسلة الترميم ما ترجمته: "ضرورة التشخيص الدقيق لأمراض المعلم قبل الخوض في أي نوع من أنواع الترميم". وتضيف من جهتها حول تقنيات الترميم على أن كل عملية في هذا الصدد لا تعبر إلا على ذاتها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعادة تطبيقها في عملية أخرى. أي بمعنى أوضح لا وجود لعملية ترميم نموذجية، تستوجب علينا التقيد بجميع تفاصيلها في كل الحالات، وفي جميع الظروف الميدانية التي تعترض طريقنا.

10-عاصم محمد رزق، مرجع سابق، ص181.

11-نفسه، ص182-183.

12-FRÉDÉRIC(louis), Op, cit, p338.

13 -Ibid, p338

14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1998، العدد 44، ص01-19.

15-ميثاق أثينا 1931، مرجع سابق.